أرض متشققة، محاصيل متناقصة: تأثير الجفاف على النازحين والعائدين العراقيين

المجلس النرويجي
للاجئين

المجلس النرويجي
للاجئين

المجلس النرويجي للاجئين يونيو ٢٠٢٤

المجلس النرويجي للاجئين

شارع الأميرة البوابة الثانية

النرويج

N-0152 أوسلو

www.nrc.no

ربة متشققة ومحاصيل متضائلة: أثر الجفاف على النازحين والعائدين العراقيين

صورة الغلاف: فريد ابرام/ المجلس النرويجي للاجئين

شكر وتقدير

هذا التقرير قائمٌ على جمع البيانات بقيادة فرق الرّصد والتّقييم التّابعة للمجلس النرويجي للاجئين بالتّنسيق الوثيق مع الزملاء التشغيليين في مكاتب المنطقة في نينوى وبغداد. يعرب المجلس النرويجي للاجئين عن امتنانه لدعم وزارة الخارجية النرويجية (NMFA) والمجتمعات في جميع أنحاء العراق للمساهمة بمدخلاتهم ورؤاهم الثمينة.

إخلاء المسؤولية

المجلس النرويجي للاجئين هو منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار في الأزمات المنتشرة في 40 دولة، يقدم المجلس النرويجي للاجئين مساعدات طارئة وطويلة الأمد لملايين الأشخاص كل عام. يعمل المجلس النرويجي للاجئين على تعزيز حقوق النازحين والدفاع عنهم محليًا ووطنيًا وعلى النطاق العالمي.

جدول المحتويات

اخلاء المسؤولية ٢

مقدمة ٤

المنهجية ٥

النتائج الرئيسية ٦

خلفية: تغيُّر المناخ والحلول الدائمة للنزوح ٧

القسم الأول: كيف يؤثّر المناخ على الحلول الدّائمة للعائدين ٨

القسم الثاني: كيف يؤثر المناخ على الاعتماد على الذّات والحلول الدّائمة للنازحين العراقيين ١١

ما الذي ينجح: النّازحون داخليًا في دهوك ١٢

الثغرات في الدعم: المواقع غير الرسمية **١٣**

التوصيات ١٤

حكومة العراق ١٤

الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ١٤

مقدمة

قام المجلس النرويجي للاجئين طوال السّنوات الثلاث الماضية بتقييم العلاقة بين المناخ والنزوح في العراق بالنّظر إلى أربعة مواضيع عريضة وهي: الأمن المائي والحوكمة، والدّخل والافتقار إلى الأمن الغذائي، والتوتّر الاجتماعي، والجفاف والنّزوح.

أُنتِجتْ هذه التّقارير في سياق متغيِّر: عاد أكثر من خمسة ملايين عراقي إلى ديارهم بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٣ ممّن نزحوا بسبب النّزاع، وانخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من ١١ مليون إلى ٢٫٢ مليون. وجد العراقيون الذين عادوا أن الوطن قد تغيّر تغيُّرًا ملحوظًا. لقد لوّثت الحرب الأنهار، وخلّفت وراءها ذخائر غير منفجرة في الأراضي الزّراعيّة، وأضعفت الأسواق. مباني المدارس والمستشفيات قد ثقّبها الرّصاص، وجفّت القنوات التي كانت تربط بين المدن المطلّة على الأنهار. وفي الوقت نفسه تقريبًا، شهد مناخ العراق الجافّ تدهورًا سريعًا، مما أدّى إلى زيادة الملوحة وندرة المياه والارتفاع الشديد في درجات الحرارة. وفي سياق التعافي هذا، حاولتْ هذه التّقارير فهمَ تأثير المناخ في العراق – ليس فقط كسبب للنّزوح، ولكن أيضًا كعامل ضغط يعيق الانتعاش المستدام، وفي بعض الحالات، يعجّل بمخاطر النّزوح الثّانوي.

على مرّ السنين، أنتج الشّركاء القطاعيّون أدلّة تربط المناخ بالنّزوح. اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٤، تقدّر الأمم المتّحدة أن ١٤٧,٠٠٠ شخص أجبروا على الانتقال بسبب تأثيرات أنماط الطّقس المتغيّرة، مع نزوح معظم العائلات من الضّواحي الرّيفيّة إلى المراكز الحضريّة.

كما أشارت تقارير سابقة صادرة عن المجلس النّرويجي للاجئين إلى تزايد مخاطر النّزوح النّاجم عن المناخ في المحافظات التي حدثت فيها عمليات عودة واسعة النّطاق، بما في ذلك نينوى في شمال البلاد. وبعيدًا عن الممارسة الأكاديميّة، فإن هذه الأدلّة أثْرَتْ نهجَنا البرامجيّ في العراق. أعاد المجلس النرويجي للاجئين تأهيل البنية التحتيّة للمياه والزراعة المتأثّرة بالحرب في المحافظات التي عاد إليها العراقيون، كما ربط الأسواق بالتعاونيّات التي يديرها المزارعون، ووسّع خيارات سبل العيش للشباب العراقي. خلال سنوات الجفاف، كانت هذه التدخلات تعني أن دخل الأسرة للمشاركين في برنامجنا ظلّ مستقرًا نسبيًا.

لسوء الحظ، في حين أن المساعدات الإنسانيّة يمكن أن تعزز قدرة الأفراد والمجتمع على الصمود، إلا أن هناك حدودًا لما يمكن أن يفعله العاملون في المجال الإنساني لتغيير الأنظمة. وكما أوضحنا سابقا، فإن التّخفيف من آثار تغيّر **المناخ** يتطلّب إدارة الموارد المتضائلة، واستخدام مقاربات قائمة على البيانات للتكيُّف. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، معلومات عن أنماط هطول الأمطار، وانحسار مستويات المياه الجوفيّة، وممارسات الريّ، وتأثير درجات الحرارة القصوى على غلّة المحاصيل. وتحتاج هذه المبادرات بدورها إلى تمويل إنمائيّ وقيادة حكوميّة.

في تقريرنا الأخير في هذه السلسلة، نستكشف موضوعًا غالبًا ما يتمّ تجاهله: تأثير المناخ **على الأفراد والمجتمعات التي ما تزال نازحة**. كيف يؤثّر الطقس القاسي على حياة الناس في أوضاع النّزوح؟ كيف يؤثّر على حياة النّساء والأطفال؟ والأهمّ من ذلك، هل هناك صلة بين تدهور المناخ وخطط حركةِ العراقيين الذين ما زالوا يبحثون عن حل دائمٍ للنّزوح؟

نحن نطرح هذه الأسئلة كعاملين في المجال الإنساني، مع الاعتراف بالتقدُّم المُحرَز، ومع أخذ تراجع التّمويل الإنساني للعراق بعين الاعتبار. في نهاية المطاف، نطرح هذه الأسئلة لنركز على الحلول الدائمة كما يجب أن تكون: كعمليّات يجب أن تعترف بقدرة الفرد على اتّخاذ القرار وتسهّل للنّازحين أن يختاروا بأنفسهم.

صورة: NRC

المنهجية

يستند التّحليل المقدَّم في هذا التقرير إلى ثلاثة مسارات من البيانات.

أولاً، تتم مراجعة مسح "ما بعد الحصاد" الذي يجريه المجلس النرويجي للاجئين، والذي يتم إجراؤه في نهاية كل صيف ويقيّم تأثير تغيّر المناخ على غلة المحاصيل. يتمّ إجراء المسح بين شهري تموز وآب في أربع محافظات - الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين - وهو مصمّم لفهم تأثير تغيّر المناخ على غلّة المحاصيل الأساسية والمحاصيل التجارية. ومن خلال استهداف الأسر التي عادت إلى ديارها في المقام الأول بعد نزوحها بسبب النزاع، يقدم المسح نظرةً حول تعافي الدّخل وسبل العيش في مناطق العودة وإعادة الإدماج بعد انتهاء الصراع. وفي هذا العام، شمل مسح ما بعد الحصاد ٢٩٧ مشاركًا، عاد ٩٦% منهم في السنوات الثلاث الماضية.

ثانيًا، لفهم تأثير المناخ على العراقيين النازحين داخليًا، تم إجراء مسح في الأنبار ونينوى وصلاح الدين ودهوك شارك فيه ٤١٩ شخصًا. وكان ٩٥٪ من المستجيبين قد نزحوا مرة واحدة على الأقل في السنوات الثلاث الماضية، وأفاد ١ من كل ٣ أشخاص بأنه نازح حاليًا. تمّ إجراء هذا الاستطلاع لمقارنة كيفية تأثير المناخ على التقدُّم نحو الاعتماد على الذات والحلول الدائمة بين العراقيين الذين عادوا والعراقيين الذين ما زالوا نازحين. وشمل الاستبيانان معًا ٧٠٩ عراقيين. وللمرة الأولى، تمّ توسيع نطاق مسوحاتنا المناخيّة لتشمل دهوك في إقليم كردستان، الذي يستضيف جزءًا كبيرًا من العراقيين الذين ما زالوا نازحين داخليًا.

ثالثًا، على مدار العام، ومع تحوُّل الاستجابة الدّولية في العراق من استجابة إنسانيّة إلى قيادة إنمائية، أشرك المجلس النرويجي للاجئين مجموعة واسعة من الجهات المانحة الإنمائية والإنسانية لفهم مواقف المانحين لارتباط الأمر بالمناخ والنزوح. وتظهر الأفكار المستقاة من المشاورات في التّحليلات والتّوصيات.

النتائج الرئيسية

تأثير المناخ على العراقيين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية في الأنبار وكركوك ونينوى و صلاح الدين،

- أجبرت أسرة من كل أسرتين على زراعة مساحة أقل من الأراضي أو استخدام كميات أقل من المياه خلال الموسم الزراعي لعام ٢٠٢٤ أفادت ١ **من كل ٣ أسر** أنّها زرعت أراض أقلّ جهوزيّة للزراعة بسبب نقص المياه اللازمة للري
- اضطر **٣٠٪** من الأسر إلى الاقتراض لتغطية النفقات الأساسية خلال أشهر الصيف.
- أفاد **١٥٪** أنهم اضطروا إلى خفض الإنفاق على الرّعاية الصحية والتّعليم، واضطر ٨٪ إلى إنفاق المدَّخرات
- أجبر **٥٪** من العائدين على الانتقال إلى مكان آخر بسبب الظروف الشبيهة بالجفاف في عام ٢٠٢٤، وكانت النسبة العام الماضي ١١٪ لنظيفة

أبلغت **٣ من كل ٤ أسر عن توترات مجتمعيّة حول تقاسم الموارد المائية**، وأفادت **٤٤٪ من الأسر بأن السلطات المحلية تمنع مجموعات معيّنة** من الحصول على المياه

- اضطرت ٦٢٪ من الأسر إلى اقتراض المال لتغطية النفقات الأساسية خلال أشهر الصيف، وأفادت ٥٩٪ من الأسر بأنها اضطرت إلى تقليل الإنفاق على الطعام
- ٨٠٪ من العراقيين النازحين حاليًا يربطون قرار العودة بالقدرة على الزراعة. ٩٣٪ يتخذون حاليا قرارات بالبقاء أو الانتقال أو العودة بناء على معلومات حول الموارد في مناطقهم الأصلية

خلفية: تغيُّر المناخ والحلول الدائمة للنزوح

تعتبر الحلول الدائمة متحققة عندما لا يعود لدى الناس أيُّ احتياجات محدّدة للمساعدة والحماية مرتبطة بنزوحهم. في سياقات النزوح الداخلي، هناك عمومًا ثلاثة مسارات للحل: عودة النّازحين إلى مناطقهم الأصليّة، أو الاندماج في المجتمعات المضيفة للنازحين داخليًا، أو إعادة التوطين في موقع ثالث. الأهم، يعد اتخاذ القرارات الطوعيّة والمستنيرة من قبل النازحين داخليًا أمرًا أساسيًا لاستدامة كل مسار من مسارات الحل.

ويمكن أن نعتبر أن ٥ ملايين عراقي عادوا إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع قد صاروا على طريق الحلول الدّائمة. ومع ذلك، في حين أن هذه الأرقام هي مؤشّرات قويّة على التعافي في مرحلة ما بعد الصراع، فإن فعل العودة، في حد ذاته، لا يعني دائمًا أنه قد تم التوصل إلى حلٍّ دائم للنزوح. حدثت عمليات العودة على "دفعتين" في العراق - بشكل عفوي بعد نهاية الصراع في عام ٢٠١٧، وبطريقة أكثر "رسمية" حيث أغلقت السّلطات الفيدراليّة المخيّمات بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وبعبارة أخرى، فإن الكثير من العراقيين لم يعودوا باختيارهم بل بدافع الضرورة.

تمثل الزراعة من ٥ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وتوظف حوالي ٢٠ في المئة من قوّتها العاملة، وهي المصدر الرّئيسي لكسب العيش لمعظم العائدين. وهذا يعني أنه عندما يتغير المناخ، تعاني سبل العيش، وعندما يحدث هذا عامًا بعد عام، يتوقف التقدم نحو الحلول الدائمة أو ينعكس أثرها. يقدم هذا التقرير أدلة تدعم هذه النظرية من خلال استكشاف الروابط بين دخل الأسرة والأمن الغذائي وبين الضغوطات الناجمة عن المناخ.

بالنسبة للعراقيين الذين ما زالوا نازحين، يشكل المناخ أيضًا تحديًا أمام الحلول الدّائمة. لا يزال هناك ١,١٢ مليون عراقي نازحين في إقليم كردستان، أو في مواقع غير رسمية في العراق الاتحادي. ومن بين ما يقرب من ٦٥٠,٠٠٠ نازح يستضيفهم إقليم كردستان، لا يزال ما لا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ عراقي يقيمون في مواقع رسمية، بينما يُعتبر الباقون عمومًا مندمجين مع المجتمع المضيف. وبينما تستعدّ الحكومة لإغلاق المخيمات الرسميّة في إقليم كردستان العراق، فإن السؤال بالنّسبة للنّازحين المتبقين في العراق هو الخيار، وقدرة الدولة على دعم وتعزيز قدرة الفرد على الأخذ بزمام حياته. وأكثر ما يؤثر على هذاالخيار هو تأثير المناخ في مناطق العودة، وفي المواقع التي يقيم فيها النازحون حاليًا. يقدم هذا التقرير أدلة على كليهما - في المواقع غير الرسمية، نربط الوصول إلى المياه بالتوتّرات الاجتماعية المتزايدة بين النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة، وفي مناطق النازحين الأصلية، تشير الأدلة إلى وجود روابط بين المناخ ونوايا العودة.

والأهم من ذلك، أن هذا التقرير ليس حجة ضد القيادة الحكومية للاستجابة للنزوح الداخلي. على العكس من ذلك، اتخذت السّلطات في العراق خطوات مهمة لتسهيل الحلول لمواطنيها، منها اللجان الاستشارية رفيعة المستوى، وتوسيع نطاق الوصول إلى المحاكم، وخطة وطنية للنازحين داخليًا. الشيء الذي ما يزال ناقصًا ، على الأقل في المحادثات حول الحلول الدائمة، هو كيف تؤثر أزمة "المناخ" في المستقبل على قرارات النازحين داخليًا في الوقت الحاضر.

القسم الأول: كيف يؤثّر المناخ على الحلول الدّائمة للعائدين

قدرة العائدين على استرداد مصادر الرزق واستعادة الاستقرار الاقتصادي، تتدهور بشكل متزايد بسبب الضغوطات الناجمة عن المناخ. هذه الضغوط البيئية، بدورها، تعقّدُ التّقدم نحو حلول دائمة، لا سيما في المناطق المعتمدة على الزراعة مثل الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين.

وقد تأثّرت الزراعة، التي تشكّل مصدر الرزق الرئيسيّ للكثير من العائدين تأثرًا كبيرًا بتغير المناخ. في الموسم الزراعي لعام ٢٠٢٤، **أفادت أسرة واحدة من كل أسرتين بأنها تزرع مساحة أقل من الأراضي أو تستخدم كميات أقل من المياه بسبب الظروف الشبيهة بالجفاف. كما أفادت واحدة من كل ثلاث أسر عائدة بأنها تزرع أراضٍ أقل صلاحية للزراعة كنتيجة** مباشرة لمحدوديّة مياه الري. وقد تُرجم هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي بدوره إلى انخفاضٍ دخل الأسرة وانعدام الأمن الغذائي، **مما أجبر ٣٠٪ من العائدين على اقتراض المال لتغطية الاحتياجات الأساسية. واضطر** ١٥٪ آخرون إلى خفض الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، في حين أنفق ٨٪ مدخراتهم.

وقد أظهرت تقارير المجلس النرويجي للاجئين السابقة كيف أن التدابير المتّخذة استجابةً لانخفاض مستويات المياه غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم المشاكل. ففي صلاح الدين على سبيل المثال، أغلقت مديرية الموارد المائية بعض القنوات طوال صيف عام ٢٠٢٣، مما جعل من المستحيل على المزارعين في اتجاه مجرى النهر الاستمرار في نشاطهم الزراعي. **ووفقًا للأمم المتحدة، عاد أكثر من ٧٦٠،٠٠٠ عراقي إلى صلاح الدين، ولا يزال حوالي ٢٤٠،٠٠٠ منهم يعيشون في مناطق ذات احتياجات شديدة الحِدّة**

البيئة الاقتصادية الأوسع تفاقِمُ المشكلة، حيث تشكل حواجز إضافية أمام سبل العيش المستدامة. وفي حين أن معظم العائدين يمتلكون الوثائق المدنيّة اللازمة للعمل الرسمي، تشير التقييمات المتعددة القطاعات إلى أن ما يزيد عن ٦٠٪ منهم ما زالوا يعانون في سبيل تحقيق دخلٍ ثابت. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانيّة لدعم التدريب المهني ورأس المال المبتدئ، فإن العديد من الشّركات الصّغيرة تفشل خلال السنة الأولى، وغالبًا ما تُضعفُ الواردات الرّخيصة الأسواقَ المحلية. علاوة على ذلك، لا يزال الوصول إلى التّمويل مقيدا بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الكفاءة داخل النظام المصرفي العراقي، مما يحدّ من ريادة الأعمال والتوظيف.

«أي دعم؟» قال أبو حليم للمجلس النرويجي للاجئين: «لا نتلقّى أيّ دعم. عندما نذهب إلى البنك للحصول على قروضٍ لشراء مضخّات المياه ، فإنهم يطلبون ضمانات. إنّهم يضحكون علينا حتّى نغادر».

"لا نتلقّى أيّ دعم". الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

تربط الأبحاث السابقة الصادرة عن المجلس النرويجي للاجئين والتّعاون التجاري الدّولي، بين نقص خيارات سبل العيش المستدامة في العراق وبين نقص الاستثمار المتنوّع، وعدم اتساع المجال لخلق فرص عمل جديدة، وعدم كفاية الحماية للاقتصادات المحليّة. ويؤدّي تغير المناخ إلى تضخيم هذه القضايا الهيكليّة، مما يعطّل ديناميات السّوق ويهدد التقدُّم الذي يحرزه العائدون.

تأثّرت البنية التحتيّة للمياه في العراق بشدّة بسبب عقدين من الصراع ولا تزال غير مناسبة لتحديات الحاضر والمستقبل. ممارسات الري غير مناسبة لحاضر العراق: ما يقرب من ٧٠٪ من المزارعين في العراق لا يزالون يستخدمون الري بالغمر في سياق النقص الحاد في المياه. (EWS)، ويعتمد المزارعون على الكلام الشفهي والفيسبوك لتلقّي التنبيهات بمخاطر المناخ والاتجاهات الموسمية والظواهر الجوية القاسية. وتتضخم نقاط الضعف هذه بسبب المناخ: وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يفقد العراق قرابة ٤٠،٠٠٠ دونم من الأراضي الصالحة للزراعة سنويًا بسبب الجفاف.

إن الطرح الذي يشجع العراق على اقتصاده المعتمِد على النّفط ليس جديدًا وفيه ميزة للعائدين أيضًا. غير أن البيئة اللازمة لتعزيز تنوّع الدخل ليست موجودة دائما في مناطق العودة. وجدت الأبحاث المشتركة التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين ومركز التّجارة الدولي أن دعم الشركات الصغيرة إما غير كافٍ أو غير متوفر على الإطلاق، خاصة في المناطق الريفية. ويقدر تقرير صدر مؤخرًا عن الأمم المتحدة أن واحدًا من كل **ثلاثة شباب عراقيين عاطل عن العمل،** وتنطبق هذه الاتجاهات على الشباب الذين شاركوا في الدّراسة: أفاد ٣٧ في المائة بأنهم عاطلون عن العمل، وأفادت نسبة مماثلة بأنهم غير مسجلين في أي معهد تعليمي أو مهني. كما تُظهر نسبة الشّباب في مجال الأعمال اتجاهًا تنازليًا: أفاد ١٠ في المائة فقط من الشباب هذا العام بأنهم يمتلكون مشاريع صغيرة، مقارنة بنسبة ١٤ في المائة في العام الماضي.

بشكل إيجابي، أفاد قرابة **٩٠٪ من شباب العراق** بأنهم مهتمون بريادة الأعمال كخيار مهني. وعلى مر السنين، ظل هذا ثابتًا نسبيًا ويشير إلى دعم اجتماعي وثقافي واسع النطاق للمشاريع المملوكة للشباب. ويشير تقريرنا القادم أيضا إلى أن الشباب في العراق يفهمون أن ريادة الأعمال مرتبطة باكتساب المهارات – **حيث يرى ٧٠٪ من المشاركين** أن برامج التدريب التقني والمهني مفيدة، مقارنة بما يزيد قليلاً عن ٥٠٪ في العام الماضي. ومع تحوّل الاستجابة إلى حلول موجّهة نحو التنمية، تتضح الحاجة إلى توجيه الاستثمار إلى المناطق التي يعود إليها النّازحون.

Photo:Fareed Baram/NRC

القسم الثاني: كيف يؤثر المناخ على الاعتماد على الذّات والحلول الدّائمة للنازحين العراقيين

"علا"* أم عزباء لثمانية أطفال، فرّت من سنجار سنة ٢٠١٤. على مدى العقد الماضي، نزحت "علا" ثلاث مرات، من سنجار إلى مخيم في حمام العليل، إلى أربيل، ومؤخرًا إلى موقع غير رسمي غرب الموصل. كان انتقالها يأتي كلّ مرة نتيجة للضّرورة وليس الاختيار، وقصّة "علا" ليست حالة نادرة. المنطقة التي تعيش فيها تؤوي قرابة ١٠,٠٠٠ عائلة نازحة أخرى، تعيش كلها تحت رحمة السلطات المحلية مع وصول محدود إلى الخدمات وتهديد شبه دائم بالإخلاء. ولأن الوثائق المدنية مرتبطة بنسب الأب في العراق، فإن عائلة "علا" لا تملك الوثائق اللازمة للحصول على الخدمات العامة بما في ذلك المساعدات الغذائية والرعاية الصحية والتعليم.

الموقع غير الرسمي الذي تعيش فيه «علا» في الموصل. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

نشَأت المواقع غير الرسميّة كنتيجة ثانوية لإغلاق مخيمات النّازحين في العراق الفيدرالي أوائل عام ٢٠٢١ ويمكن وصفها بأنها مواقع غير مدمجة في المجتمعات المحيطة. وعلى هذا النحو، غالبًا ما لا يحصل سكّان المواقع غير الرسمية على الخدمات التي تقدّمها الحكومة مثل الكهرباء والطّاقة، وغالبًا ما يعيشون دون حيازة قانونية. إن تقديرات أعداد النازحين داخليًا في المواقع غير الرسمية في العراق قديمة وغير دقيقة - حيث يقدّر المسح الأخير الذي أجرته مصفوفة تتبُّع النزوح التابعة للمنظمة الدّولية للهجرة عدد النّازحين في المواقع غير الرسميّة في جميع أنحاء العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق ب ٧٩,٤٧٠ وتم إجراؤه في عام ٢٠٢٢. ويسلط التقييم متعدد القطاعات الذي أجري مؤخرًا بشأن المواقع غير الرسمية الضوءَ على الاحتياجات الأولية الهامة مثل المأوى الكريم والرعاية الصحية وفرص كسب العيش والأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات الاستقصائيّة التي أجراها اتحاد الحماية العراقي (PCI) إلى أن العائلات في المواقع غير الرسمية غارقة في الديون، ومعرضة لخطر الإخلاء والضرر بسبب الوضع القانوني، ونقص السكن وحقوق الأرض والملكية والوصمة الاجتماعية.

في الوقت الذي يتحرّك فيه العراق لإغلاق ملف النّزوح، تتعمّق نقاط الضعف المرتبطة بوضع النزوح بسبب المناخ. معظم العائلات النازحة التي تعيش في مواقع غير رسمية هي «عائلات ذات انتماءات متصوَّرة» لتنظيم الدولة الإسلامية السابق. على الورق، يضمن الإطار القانوني العراقي الوصول إلى الوثائق المدنية لجميع المواطنين العراقيين، ولكن عمليًا، غالبًا ما يتم فرض عقبات غير قانونية على النازحين داخليًا، وخاصة أولئك الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، اختبارات الحمض النووي، والتّصاريح الأمنية، وتقديم دليل على الآباء المفقودين؛ كثيرًا ما يحدث ذلك إلى جانب ممارسات أخرى خارج نطاق القضاء مثل التبرئة. التّعامل مع هذه العقبات يتطلّب وقتًا طويلاً وكلفةً عالية، ويستبعد عمليًا النازحين داخليا من الوصول إلى المحاكم. وهذا بدوره يعني أن النازحين عالقون في مواقع غير رسمية، ومحاصرون بسبب فصول الصيف التي تتزايد شدتها.

الحصول على المياه في المواقع غير الرسمية هو قضية مرتبطة بعدم المساواة والوصم. **وتفتقر أسرة واحدة من كل خمس أسر في المواقع غير الرسمية إلى المياه النظيفة**، وتبلغ ثلاث من كل **أربع أسر عن توتر اجتماعي بشأن الموارد المائية المشتركة. ومما يثير القلق أن ٤٤٪ من الأسر أخبرت المجلس النرويجي للاجئين أن السلطات المحلية تتخذ خطوات لتقييد وصول مجموعات معيّنة إلى المياه**.

يتزايد العبء المالي على الأسر النازحة. خلال فصل الصيف، **اضطرت ٦٢٪ من الأسر** إلى اقتراض المال لتغطية التكاليف الأساسية. كما **أفادت ٥٩٪ من العائلات بأنها اضطرت إلى تقليل نفقات الطعام**. وربطت معظم الأسر نقص الفرص بنقص الفرص المدرّة للدخل خلال أشهر الصيف – **حيث عانى الإنتاج الزراعي بسبب ندرة المياه، وهذا بدوره يعني** انخفاض فرص العمل للنازحين داخليًا. ويتفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه المخيمات بسبب آثار تغير المناخ، الذي يعطل الاقتصادات المحلية ويؤثر على فرص كسب العيش.

من الناحية النظرية، يمكن أن يكون نقص فرص كسب العيش سببًا لدفع العائلات للانتقال من جديد. ومع ذلك، فإن التركيز الكبير على عمليات العودة، إلى جانب النزاع القانوني الذي تجد عائلات ذات انتماءات متصوَّرة نفسها فيه، يعني قلة الخيارات المتاحة أمام النازحين داخليا في المواقع غير الرسمية. ومما يثير القلق، وفقًا لبحث سابق أجراه اتحاد الحماية في العراق، أن ٨٥٪ من المستجيبين ليس لديهم نية للانتقال من منطقة نزوحهم في الأشهر الاثني عشر المقبلة. ويتطلع ٦٪ فقط من المستجيبين إلى الانتقال خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، و٥٪ خلال الأشهر الستة المقبلة، و٤٪ خلال العام المقبل.

إن تراكب الاعتبارات المناخية على نوايا العودة يعطي فكرة أوضح حول عملية صنع القرار للنازحين داخليًا. ووجدت بيانات المجلس النرويجي للاجئين أن القرارات المتعلقة بالعودة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأنماط المناخ. بالنسبة لـ ٨٠٪ من النازحين العراقيين، تعد القدرة على الزراعة عاملاً رئيسيًا في اتخاذ قرار بشأن عودتهم إلى ديارهم. علاوة على ذلك، تستند ٩٣٪ من الأسر في خياراتها - سواء البقاء أو الانتقال أو العودة - إلى المعلومات المتاحة حول الموارد في مناطقها الأصلية.

ما الذي ينجح: النّازحون داخليًا في دهوك

لا يعيش النازحون نفس الظروف في جميع أنحاء العراق. في العراق الاتحادي، تعيش الأسر النازحة داخليًا في مواقع غير رسمية، بينما يقيم حوالي ١٤٠٫٠٠٠ نازح في مخيمات رسمية في إقليم كردستان. ويفيد النازحون داخليًا الذين يعيشون في دهوك بأنهم يعرفون أكثر عن الظروف في ديارهم، وهنالك مؤشرات على مستويات أقل من توتر المجتمع المحلي بشأن الموارد، والتدخل محدود في تخصيص الموارد. في حين أن ٧٤٪ من نقاط المياه مشتركة بين المجتمعات المضيفة والنازحين داخليًا، فإن ٩٦٪ من النازحين داخليًا في دهوك لا يبلغون عن أي تمييز أثناء الحصول على المياه. بالإضافة إلى ذلك، أفادت ٨٥٪ من الأسر بأنها تحصل على المياه النظيفة، مقارنة ب ٦٢٪ في الأنبار.

برامج سبل العيش في دهوك مع النازحين والمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

الثغرات في الدعم: المواقع غير الرسمية

لا تزال المياه والأراضي الصالحة للزراعة محورية في عملية صنع القرار، ومن الواضح بشكل متزايد أن النازحين داخليًا يضطرون إلى البقاء في مواقع غير رسميّة لأن الحلول البديلة غير متوفرة أو غير واقعية – ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم كفاية التخفيف من آثار تغير المناخ.

"إلى أين يجب أن نذهب؟" قال عثمان لـ NRC. "الأرض التي زرعها أسلافي لأجيال باتت قاحلة، وأولئك الذين عادوا يقولون لنا إنهم يعانون كل يوم. الحياة صعبة هنا، لكن الواقع في الوطن أصعب". عثمان من نينوى، وأفاد ٤٠٪ من المستجيبين في نينوى عن تصاعد التوترات الناتجة عن تقاسم المياه، و ٧٠٪ يعرفون أن السلطات المحلية توجه المياه إلى مجتمعات معينة على حساب مجتمعات أخرى. وفي وقت سابق، حذّر المجلس النرويجي للاجئين من أن سهول نينوى تظهر علامات على ظهور نقطة ساخنة، حيث تؤدي الروابط بين المناخ والسلام والأمن إلى تفاقم ثقة المجتمع ونوايا الحركة. في عام ٢٠٢٣، ربط ١ من كل ٥ مستجيبين في البعاج تغير المناخ بزيادة التوترات الاجتماعية، وأفاد ١ من كل ٤ مزارعين صغار في سنجار والبعاج أنهم أجبروا على التخلي عن الزراعة بسبب نقص الموارد. هذا العام، تشير الأدلة إلى أن هذه التيارات الكامنة تزداد قوة.

التوصيات

حكومة العراق

تعزيز إدارة الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية: إعطاء الأولوية لتحسين إدارة الموارد المائية، مع التركيز السريع على المناطق المتأثّرة بالمناخ التي تتعافى من الصراع. دعم التحول إلى أنظمة الري البديلة مثل الري بالتنقيط لتقليل الضغط على الموارد المائية المتضائلة وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية المتضرّرة من الحرب.

الاستثمار في الزراعة المقاوِمة للمناخ، وحماية الأسواق المحلية: زيادة الوعي والاستثمار في المحاصيل المقاوِمة للجفاف وتقنيات الزراعة المبتكرة لتحقيق الاستقرار في الإنتاج الزراعي خلال سنوات الجفاف.

تعزيز نظم المعلومات المناخية والموارد: استخدام أنظمة الإنذار المبكر وتحسين جمع البيانات حول أنماط المناخ لإعلام المزارعين والمجتمعات النّازحة بشكل أفضل. يمكن أن يساعد الوصول إلى البيانات المناخيّة في الوقت المناسب في التخفيف من مخاطر النزوح الثانوي وتحسين عمليّة صنع القرار.

الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية

دعم مبادرات الزراعة المقاومة للمناخ: توفير التمويل للمشاريع التي تستهدف إعادة بناء قطاع الزراعة في المناطق المتأثرة بالنزاع في العراق، وخاصة في المحافظات التي حدثت فيها عمليات عودة واسعة النطاق.

تعزيز تنويع سبل العيش: الاستمرار في تشجيع تطوير فرص عمل متنوعة للحد من الاعتماد على القطاعات الحساسة للمناخ. ويمكن أن يشمل ذلك دعم الشركات الصغيرة وتحسين فرص الحصول على التدريب المهني للعراقيين النازحين والعائدين.

الاستثمار في مشاريع بناء السلام التي يقودها المجتمع: يؤدّي تغيّر المناخ إلى تفاقم التوترات الاجتماعيّة على الموارد. تمويل المبادرات التي تعزز التعاون بين المجتمعات والسكان النازحين، بهدف الحد من التوتّرات حول الوصول إلى المياه واستخدام الأراضي.

(NRC) صورة: فريد برام / المجلس النرويجي للاجئين

المجلس النرويجي
للاجئين